مقرر علم الاجتماع السياسي

المحاضرة: الثانية والثالثة

علم الاجتماع السياسي

النشأة والتعريف والعلاقة بعلم الاجتماع-والسياسة

أولاً: النشأة والتطوّر

يعدّ علم الاجتماع السياسي ميداناً من ميادين علم الاجتماع أفضت حالة التطور المعرفي والزمني الذي مرّت به المعارف العلمية والتخصصات نظراً للأسباب التي ذكرناها في المحاضرة السابقة التي أدت إلى تطور العلوم والمعارف، وطوال هذه الفترة كان هناك تساؤلاً يتبادر إلى الذهن عند التطرّق إلى علم الاجتماع السياسي:

كيف استطاع علم الاجتماع السياسي أن يستقل كميدان معرفي من ميادين علم الاجتماع له مفاهيمه ومحددات وعلماؤه وتواجده العلميّ الأكاديمي؟

جزءاً من الإجابة على هذا التساؤل قد تمت الإجابة عليه في المحاضرة السابقة فيما يتعلق بأسباب تطور المعارف والعلوم وفقاً للبعد الزمني والمعرفي للمعرفة ابتداءً من الفلسفة ووصولاً إلى علم الاجتماع كميدان علميّ متخصص من ميادين علم الاجتماع.

هذا التطوّر في المعارف والعلوم لم يكن سوى حصيلة إنتاج معرفي علمي لعلماء سبق وأن أسهموا في ترسيخ تجليّات هذه المعارف والعلوم التخصصية في الفضاء العلمي المعرفي وفقاً لما يتناسب مع الفترات الزمنية التي عاصروها.

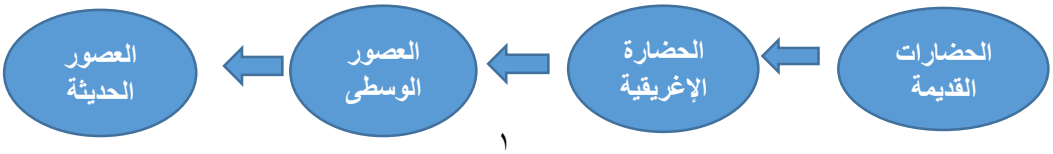

هذا الإنتاج العلمي المعرفي قد مثّل تراكمات إنتاجية معرفية للكثير من العلماء وفقاً لخارطة تطوّر العلوم المعرفية ابتداءً من الفلسفة وصولاً إلى علم الاجتماع السياسي كميدان معرفي علمي مستقل من ميادين علم الاجتماع.

أ – الفكر السياسي في الحضارات القديمة - شريعة حمورابي ١٧٩٠ ق.م:

تعدّ شـــريعة حمورابي أوّل دســـتور قانوني وجد في التاريخ في حضـــارة ما بين النهرين وبالتحديد في بابل، حددت من خلالها حقوق وواجبات الأفراد في المجتمع، وكانت تلك القوانين تعلَّق على المســلّات الحجرية في الأماكن العامة، أبرزها قانون (العين بالعين والســـن بالســـن) الذي جاء لتكريس مفهوم العدالة من قبل الســـلطة الحاكمة، وتعدد هذه المســلّات القانونية الدليل على أوّل دســتور قانوني في التاريخ جاءت به الحضـــارات القديمة من أجل تنظيم الشـــؤون المجتمعية ومنعاً للفوضـــى وانتهاك الحقوق.

ب – الفكر السياسي الإغريقي

١ - أفلاطون ٤٢٧ – ٣٤٧ ق.م:

مزج أفلاطون فلســـفته الســـياســـية بين الواقعية والمثالية، وظهر ذلك في تحليلاته السياسية في مؤلفاته (السياسي)، (رجل الدولة)، (القوانين)، وأبرزها (الجمهورية) التي حدد من خلالها شـكلاً لنظام الدولة – دولة المدينة – وعدّها الوحدة السـياسـية الأعلى.

جوهر أفكاره كام في محاولته تجاوز الواقع المرير الذي مرّ به المجتمع اليوناني من مشـكلات وصـعوبات، وهنا جاء كتابه (الجمهورية) الذي طرح فيه نموذجاً للمدينة الفاضلة التي تقوم على العدالة والحكم الصالح، ومثّل ذلك الفكر ردّاً على الفكر الذي كان سائداً بأن العدالة هي (مصلحة الأقوى) من خلال تجسيده لفكرة أن الفرد العادل

لا يمكن ان يكون عادلاً إلا إذا عاش في دولة عادلة وقسّـــم النظام الاجتماعي في مدينته الفاضلة إلى:

طبقة الحكام: يمثلون رأس المجتمع – فلاسفة وحكماء.

طبقة الجند: الشجاعة والقوة – حماية الدولة داخلياً وخارجياً.

طبقـة المنتجين: العمـال والفلاحين والحرفيين – الإنتـاج الزراعي الصـــنـاعي الحرفي...إلخ.

ومن أهم أفكار أفلاطون فكرة (أرسـتقراطية المثقفين) بمعنى أن السـلطة السـياسـية يجب أن لاتعطى للأغنى، أو الأقوى، أو الأكثر عراقةً، ولكن يجب أن تعطى للأكثر تعليماً وثقافةً وفي ذلك وضع شرطاً على النخبة الحاكمة بأن تكون متعلمة ومثقفة.

كما وضـح أفلاطون العلاقة بين الفرد والدولة بقوله أن الحاكم يجب أن يكون يكرّس كل ما لديه من إمكانيات من اجل بقاء واسـتمرار الدولة وبأن على الأفراد أن يقدموا ما لديهم حفاظاً على استقرار الحكم في الدولة.

٢ – أرسطو ٣٨٤- ٣٢٢ ق.م:

تقوم نظرية أرسطو السياسية على تحديد مهام السياسـي أو رجل الدولة، وجعل من التشريع أو إطلاق الدساتير هي المهمة الأساسية عند السياسي الحاكم، وأنه بمجرد أن يضـــع الحاكم الدســـتور يســـتوجب اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة عليه وتقديم الإصـــلاحات عندما يجدها ضـــرورية، ومعالجة أي من التطورات التي قد تخلّ بهذا النظام السياسي.

وعدّ أرســطو الممارس للســياســة كالطبيب أو المهندس المعماري من حيث الإنتاج فكلاهما منتج أحدهم في العالم المادّي والآخر في العالم المعرفي، ويخضــعون لنفس الأسباب والمراحل التي يتشكّل منها هذا المنتج:

إنتاج قطعة أثرية بحاجة إلى أسباب:

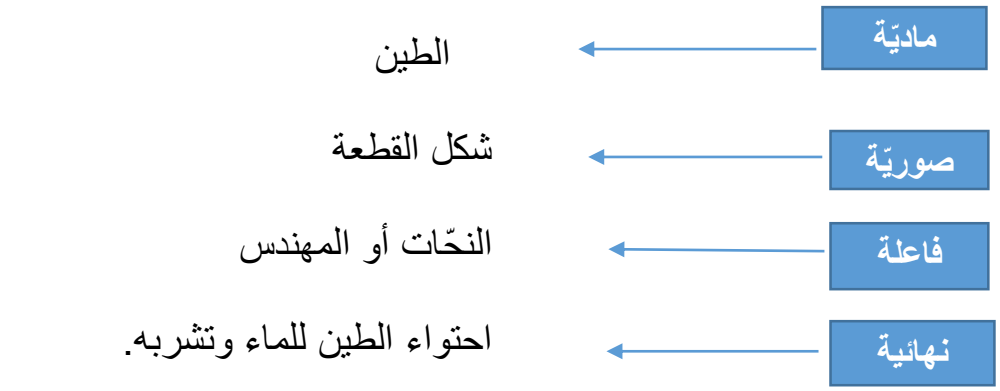

ذات الأسباب والمراحل التي يخضع لها المنتج السياسي:

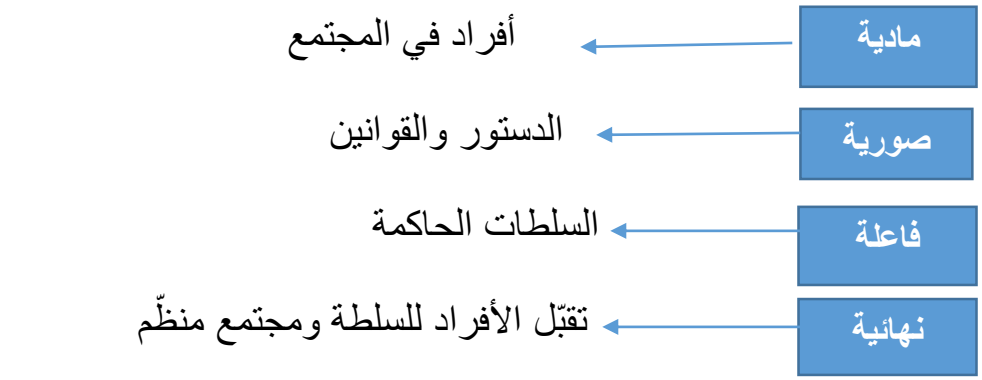

ج – العصور الوسطى

١ – توما الإكويني ١٢٢٥ – ١٢٧٤م:

يعدّ أحد مؤرخي الفكر السياسي في العصور الوسطى، وعلى الرغم من أنه رجل دين إيطالي كاثوليكي، إلا أن أبرز أفكاره كانت تدور حول فكرة العلاقة ما بين السلطتين الروحية والرسمية، والتركيز على الخلاف الذي كان محتدماً بين هاتين السلطتين، سلطة الكنيسة وسلطة الحاكم، ويرى أن الأفراد في المجتمع تحكمهم غايات وأهداف معينة وخدمات ومنافع محددة، لذلك فهو بحاجة إلى هيئة حاكمة تسيّر شؤونه، وهذه الهيئة لا بدّ من قانون يضفي الشرعية لها وتعمل من خلاله لتنظيم أمور المجتمع من خلاله، حيث يؤكد بأنه لا وجود لسلطة دون قانون يشرعن تواجدها، ورأى بأن أفراد المجتمع لهم الحق في مقاومة الاستبداد ولكن من خلال شرطين أساسيين: الأول: أن تكون هذه المقاومة حقاً تكفله الدولة لأفراد المجتمع، والثاني: أن تكون مقاومة الجماهير إيجابية وتفضي إلى التطوير والتحسين من

الواقع، ورأى بأن القانون هو الآلية الناظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولتوضيح دور كلاً من الكنيسة والسلطة الحاكمة في القانون الناظم للمجتمعات، قسّم القانون إلى أربعة أنواع:

١ – ١- القانون الازلي: القانون الإلهي الذي لا دخل للبشر فيه، يعلو على فهم الإنسان وتنتظم من خلاله حركة الكون.

٢ – ١ - القانون الطبيعي: القانون الذي يحكم الغرائز والعمليّات الحيوية للكائنات الحية من أجل الاستمرار.

٣ – ١ - القانون المقدّس: القوانين والتشريعات التي جاءت بها الكتب السماوية والمبشرين.

٤ – ١ - القانون الإنساني: القانون الذي ينتج عن الفكر الإنساني من أجل المصلحة العامة للمجتمعات.

٢ – ابن خلدون ١٤٢٨ – ١٤٩٣م:

يعدّ ابن خلدون أحد العلماء الذين قدّموا إنتاجاً معرفياً تضّمن أفكاراً تتعلق بالشأن السياسي، حيث ركز ابن خلدون على ان الناس والأفراد في المجتمعات تحكمهم علاقات ومنافع مشتركة لابدّ من تنظيمها، حيث لا بدّ من وجود وازع يزع الأفراد بعضهم بعضاً حتى داخل الأسرة الواحدة، وهي الخلية الأولى التي يتكوّن منها المجتمع وبالتالي فإنّ ذلك ينسحب على المجتمع بأسره.

انطلاقاً من ذلك فإنّ ابن خلدون رأى بأنّ الدولة هي حاجة وضرورة سياسية كما هي ضرورة اجتماعية، ووضع نظريته في الدولة التي رأى فيها بأن كلّ دولة لها دورة حياتية حلزونية، ولها عمراً محدداً (١٢٠) عاماً تنقسم إلى ثلاث مراحل كل مرحلة منها تقدّر في (٤٠) عاماً وذلك تبعاً لمتوسط العمر الزمني للإنسان المقدّر بناءً على المعارف والظروف السياسية والاجتماعية والصحية آنذاك.

ورأى بأن الدولة تمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشـــأة التي يجتمع فيها أبناء العصـــبية الواحدة ويرون بان هناك ضرورة لتواجد سلطة ودولة تنظم أمور اللك وتحميهم من الاعتداء الداخلي أو الخارجي. وتمتد لمدة أربعين عاماً.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو وتثبيت الحكم وهنا تبدأ الدولة بترسـيخ تواجدها وتقوية سلطتها وجيشها وتسعى إلى مدّ سلطانها ونفوذها. وتمتد لمدة أرعين عاماً.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاندثار تســـود هذه المرحلة حالة من الرفاه والرخاء، ويعمّ الفساد مفاصل الدولة وتبدأ بالاندثار لتقوم محلّها دولة أخرى وفق نفس الدورة.

ولذلك فإنّ ابن خلدون يرى بأن نشـــوء وتطور وانحلال الدولة هو أمر واقع وفقاً لنظريته الحلزونية في تشكل الدولة.

د – العصور الحديثة

ســـادت المجتمع الأوروبي حالة من الفوضـــى وعلى وجه الخصـــوص المجتمع الإنكليزي، الذي كان يحمل طابع التأثير ببقية المجتمعات الأوروبية نظراً للنفوذ الذي كانت تتمتع به إنكلترا آنذاك، ومع انهيار النظام الإقطاعي وبروز نوعاً من العلاقات الاجتماعية الجديدة، وبدأت ملامح نظام علاقات اجتماعية جديد تلوح في الأفق مثل علاقات الملكية وعلاقات الافراد بالسلطة الحاكمة.

١ – توماس هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩م:

فيلسوف ومفكر إنكليزي، رأى بأن أمام هذا الواقع الجديد في المجتمع الإنكليزي لابدّ من وجود نوع من صـــكّ العهود، والتعاقد الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع، لاختيار ســلطة تحكمهم وتنظم شــؤونهم، وأيّد فكرة الســلطة المطلقة التي تضــمن للأفراد حياة ونوع من المســـاواة والاتفاق، والانتقال من حالة الوجود الإنســـاني الطبيعي الغرائزي ودوافعه إلى حالة الوجود الإنســـاني الذي يســـوده الاســـتقرار والتنظيم والســـلام والتعاون، وبالتالي ينتقل الإنســـان من حالة الفوضـــى والحياة الغرائزية الطبيعية إلى حالة الاجتماع المدني، وذلك لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال

التعاقد الاجتماعي على سـلطة حاكمة لها صـلاحيّات مطلقة، تعمل على عدم ترك النظام الاجتماعي (أعراف- تقاليد...إلخ) هو النظام المتحكم في شـؤون المجتمع، وإنما سلطة مطلقة للحاكمين لا تحتاج إلى وسطاء (كنيسة- نقابات- منظمات...إلخ) للقيام بمهامها وتحقيق الاسـتقرار في المجتمع، وهذا لا يتحقق برأيه إلا من خلال تعاقد اجتماعي بين أفراد المجتمع أنفسـهم على فرد وجماعة حاكمة لهم **يتنازل فيها الأفراد عن كامل حقوقهم المطلقة للحاكم، ولا يحقّ لهم بعد ذلك الثورة ضد الحاكم وأيضاً لا يحقّ للحاكم أن يتنازل عن السيادة الممنوحة له.**

لذلك فإن (توماس هوبز) قد تحدّث عن تعاقد اجتماعي لسـلطة حاكمة كاملة الصلاحيات لنقل المجتمع من حالة العشوائية والغرائزية إلى حالة التنظيم الاجتماعي والدولة الحديثة. وهذا التوجه النظري الذي شـرح فيه (هوبز) طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفقاً لهذا التعاقد الاجتماعي قد جعل بعض المفكرين يرون أنه مهد لفكرة **السـلطة الديكتاتورية المطلقة** للوصـول إلى حالة التنظيم الاجتماعي في المجتمعات.

٢ – جون لوك ١٦٦٢ – ١٧٠٤م:

فيلسـوف ومفكر إنكليزي يتفق مع ما ذكره (توماس هوبز) في أن المجتمعات يجب أن تنتقل من حالة الطبيعة الغرائزية إلى حالة المجتمع المنظم، إلا انه يختلف معه في أن مسـألة المجتمع المنظم لا يمكن الوصـول إليها من خلال تعاقد اجتماعي على ديكتاتورية السـلطة المطلقة فهناك حقوق أخرى للإنسـان كحق الملكية والحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما، كما يرى بأن شرعنة السلطة الحاكمة تنشأ بالتراضي والتعاقد الإداري، أي تعاقد اجتماعي يعهد فيه أفراد المجتمع لممثل السـلطة بحقوقهم ليس أن يتنازلوا عنها، بمعنى أن يكون حريصاً على تحقيقها.

كما أكد جون لوك على ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة والوصول إلى المجتمع المدني وان الملكية الخاصة حق مكفول للجميع.

ويرى بأن التعاقد الاجتماعي الذي يكفل تحقيق ذلك يجب ان يكون قائماً على طرفين هما: أفراد المجتمع والحاكم، وأن يكون الحاكم مسؤولاً عن تحقيق حاجاتهم وتسخير سلطته لتحقيق الصالح العام، وإذا أخلّ الحاكم بذلك **يحقّ لأفراد المجتمع فسخ هذا التعاقد الاجتماعي، والثورة ضدّه.**

ولذلك يعدّه بعض المفكرين بأنه من مؤسسي ما يسمى **(الملكية الدستورية)** في بناء النظام السياسي بالمجتمعات أيّ **ما يسمى اليوم بالديمقراطية**.

٣ – جان جاك روسو ١٧١٢ – ١٧٧٨م:

مفكر وفيلسوف فرنسي، يتفق أيضاً مع ما طرحه توماس هوبز وجون لوك في أن الأفراد في المجتمعات يعيشون حالة من الفوضى والعشوائية وهي حالة غير نظامية سعى الإنسان إلى استبدالها بالحياة الاجتماعية المدنية المنظمة، ومن اجل ذلك لجأ روسو إلى بناء القوة في المجتمعات من خلال السلطة أو الدولة الحاكمة، من خلال تعاقد اجتماعي يلتزم الفرد فيه بأن يقدّم الولاء للسلطة وأن يقوم بالواجبات المفروضة عليه من خلال الدولة التي يمثل وجودها أمراً ضرورياً وأساساً لتحقيق حريته.

ويرى بأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تعاقد اجتماعي على حاكم أو جماعة حاكمة تمثّل السلطة، خاضعة للإرادة العامة والشعب، وبالتالي فإن السلطة والسيادة للشعب سلطة مطلقة.

وتعمل الحكومة على تنفيذ إرادة الشعب وصيانة الحريّات والممتلكات ويتم الاتفاق على شكلها (ملَكيّة – جمهورية ...إلخ) من قبل الشعب، ويرى روسو بأن الفساد شيء موجود لدى كافة الحكومات والسلطات الحاكمة ولذلك فإن الأفراد في المجتمع لابدّ أن يلتقون باستمرار وفي فترات غير متباعدة والتصويت الحرّ على شكل الحكومة الموجودة بإبقائه أو تغييره، أو على أفراد وأعضاء الحكومة لإبقائهم أو تغييرهم، **فالشعب يستطيع تغيير الحكومة بأشكالها أو بأعضائها بأي وقت يشاء.**

لذلك يرى بعض المفكرين بأن روسو وما طرحه من فكر سياسي أسهم في وجود مفهوم **البرلمانية** في أشكال الحكم السياسية.

٤ – آدم سميث ١٧٢٣- ١٧٩٠م:

مفكر وفيلسوف واقتصادي بريطاني، يعدّ رائداً من روّاد الاقتصاد السياسي، قدّم عملين هامين فيه هما (ثروة الأمم) الذي ركز فيه على فكرة تقسيم العمل وكتاب (مسببات التحسين في القوى الإنتاجية للعامل) والذي حاول من خلاله شرح آلية زيادة الإنتاجية للعمال من خلال تقسيم العمل، حيث يرى بأن تقسيم العمل يساعد على أن تتكون لدى كل عامل براعة متزايدة في أداء مهمة واحدة بسيطة مرات ومرات، وأنه من خلال تقسيم العمل يتم توفير الوقت لأن العامل ليس في حاجة للتحول من نوع إلى آخر، كما يمكن ابتكار آلات لزيادة الإنتاجية حيث أن مهمة واحدة يتم تبسيطها وجعلها روتينية بواسطة تقسيم العمل.

عدّه الكثيرون بأنه أب لسياسية عدم التدخل الحكومي بالاقتصاد، فعلى صعيد أفكاره السياسية المتعلقة بدور الدولة في المجتمع فيرى بأن الدولة يجب أن لا تتدخل في الاقتصاد وعمل السوق، ورأى بأن مسؤولياتها أربع:

- الدفاع عن البلد من العنف والغزو من قبل المجتمعات الأخرى.
- إدارة العدل وتوفير العدالة.
- تقديم الخدمات العامة والمحافظة عليها.
- تطوير البنية التحتية الاجتماعية ذات الفائدة للجميع.

قدّم سميث أفكاراً هامةً على صعيد الأنشطة التي يجب أن تدعمها الحكومة سواءً ما يتعلق بإقامة المدارس العامة للفقراء واستخلاص مصادر دخل لدعم الأنشطة الحكومية ويعدّ أول من صاغوا السياسات المالية الاجتماعية والحكومية، وأوّل من دعا إلى شكل اقتصادي سياسي جديد وهو **الاقتصاد الرأسمالي الحرّ** القائم على عدم تدخل الدولة والحكومة في الاقتصاد يكون فيه الحق للفرد بالقيام بأي نشاط اقتصادي يريده، كما يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يكون تفاعل العرض

والطلب والمنافسة الحرّة الدور الأساسي في التحكم بالأسعار وكلّ ذلك من خلال **التحرر من أي قيود يمكن للدولة ان تستخدمها على الاقتصاد في المجتمعات.**

٥ – كارل ماركس ١٨١٨-١٨٨٣م:

فيلسوف واقتصادي وعالم اجتماع ألماني، أخذ عن (هيغل) فكرة الديالكتيك أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقاً لعملية ديناميكية وليس إستايكية، ولكنه اختلف عنه في أنه لم يطبقها على الأفكار كما (هيغل)، لكنه طبقها على السلوك المادي ورأى أن المادة هي أساس الوجود من خلال ثلاثة أسس:

- **قانون وحدة الأضداد وصراعها**: يرى ماركس بأن كل شيء يحتوي نقيضه السالب والموجب و هذا التناقض يولد الصراع الذي يؤدي إلى التغيير والتطوير، و هذا ينطبق على النظام الرأسمالي القائم على نقيضين هما البرجوازي الذي يمتلك وسائل الإنتاج، والعامل البروليتاري وهما متناقضان ومتصارعان بشكل حتمي، وهذا الصراع يؤدي إلى التغيير والانتقال من سلطة وحكم الرأسمالية إلى سلطة وحكم البروليتارية.
- **قانون تحوّل المتغيرات الكمية إلى متغيرات نوعية**: أيّ أن الصراع له مظاهر كمية تكون بالبداية غير ملاحظة ولكنها تتراكم لتظهر على شكل ثورة تؤدي للتغيير.
- **قانون نفي النفي:** حيث يرى ماركس أن التاريخ ينتقل من مرحلة إلى أخرى وكل مرحلة هي نفي للمرحلة السابقة ويظهر ذلك من خلال عرضه للتشكيلات الاجتماعية التي مرّت بها المجتمعات:

المشاعية ⟸ العبودية ⟸ الإقطاعية ⟸ الرأسمالية ⟸ الاشتراكية.

ومن خلال ذلك يرى ماركس بأن النظام الرأسمالي حمل في طيّاته مظاهر فنائه من خلال الصراع القائم ما بين البرجوازية والبروليتارية، هذا الصراع حمل تراكمات كميّة تحولت إلى نوعية من خلال **ثورة الطبقة العاملة على البرجوازية وامتلاكها لوسائل الإنتاج**، وبالتالي الوصول إلى **الاشتراكية**.

٦ ــ ماكس فيبر ١٨٦٤- ١٩٢٠م:

فيلســـوف ومفكر وعـالم اجتمـاع ألمـاني، مزج (مـاكس فيبر) البحـث الاجتمـاعي بالســياســـة وكان دائماً ما يربط بين العلم والســياســـة، بين النموذج المثالي للعالم والنموذج المثالي لرجل السياسة، خصوصاً في تحليله لأنواع السلطات، انتقد الفلسفة الماركسية والاقتصاد الاشتراكي وعدّه نظام يضعف الدافعية إلى العمل.

عدّ النظام البيروقراطي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي في نظام الدولة الرسمي وغير الرسمي، ورأى بأن البيروقراطية الناضجة هي القدرة الصارمة والحاسمة في الضبط والتنظيم الإداري.

تتجسّد نظريته في السلطة من خلال تعريف ماهيّة السلطة، فالسلطة لديه هي القدرة على ممارسة الوظائف لخدمة نظام اجتماعي ما، وهي ضرورية وأساسية تقوم على طرفين أســـاســـيين الأول هو الذي يعطي الأوامر (الحاكم) والثاني المؤتمرين بهذه الأوامر (الجماهير)، كما يرى بأم الســـلطة من أهم مقوّمات الدولة وتعدّ نظريته هي الأشمل والأقرب للواقع من النظريات السابقة، وجاءت تحليلاته للسلطة كأيّ ظاهرة نابعة من بناءات اجتماعية واقتصـــادية ودينية وربطها بالنســـق المجتمعي الأكبر، وجاءت أغلب تحليلاته من منطلق العلاقة ما بين القوة والســـلطة كيف يخدم كلاً منهما الآخر، قسّم ماكس فيبر السلطة وفقاً لنظريته إلى ثلاثة أقسا هي:

- **الســـلطة التقليدية:** وهي ســـلطة النظام الاجتماعي – عادات، تقاليد، أعراف...إلخ، تعتمد هذه الســـلطة على الإيمان في التقاليد وتقديســـها، وتقوم على الاعتقاد بقدسية التقاليد القديمة الموروثة، وشرعية السلطة فيها، فســـلطة الأب على ابنه وســـلطة رب العائلة على أفراد عائلته وسلطة رئيس القبيلة على قبيلته والسلطة الملكية الموروثة تجسّد هذا النوع من أنواع السلطات.

  فهذه الســـلطة قائمة على العادات والتقاليد والأعراف المتبعة منذ القدم والتي على أساسها قامت هذه المجتمعات بمختلف مراحل نموّها.

ويرى فيبر بأن التأثير المباشر للحاكم بالسلطة التقليدية على المجتمع هو إضعاف مواقف ونشاطات الأفراد الاقتصادية الواعية أو العقلانية بحكم الامتيازات التي يتمتع بها الحكام.

- **السلطة الكاريزمية:** المقصود بالكاريزما عند فيبر هي الخصائص والصفات غير الاعتيادية التي يملكها شخص معين، وهي النظام الشخصي للقائد الذي يملك الإلهام والنظرة التنبؤية وهذه الصفات والقدرات تجعل أو تحتم على الشخص أن يكون في مضمار السلطة وأن ينبهر الجمهور بصفاته، ويؤمنون به كقائد ويخضعون لسلطته (نابليون، هتلر ...إلخ) ويستطيع أن يؤثر بالناس مادام يقوم بإنجازات مهمة.

والسلطة الكاريزمية تقوم على الشخص الفذّ أي الشخص الذي يملك صفات خارقة يؤمن بها الأفراد المحكومين، وشرعية هؤلاء الحكام الكاريزميين تنبع من اعتقاد المحكومين بأن الحاكم يتمتع بصفات خارقة لا يتمتع بها الأفراد العاديون.

ويرى فيبر أن هذا النوع من السلطة هو غير مستقر، حيث أن المجتمعات عندما تمرّ بأزمات فالمؤسسات السياسية تصبح غير قادرة على القيام بواجباتها على جميع الأصعدة وتصبح الدولة تفتقر للعمل المؤسساتي ووجودها مرتهن بوجود هذا الشخص الكاريزمي وذلك لارتباط العمل بها بشخص واحد فقط، لذلك فإن هذا النوع من السلطة لا يتسم بالعقلانية وإنما يعتمد على الإيحاء فقط.

- **السلطة العقلانية – القانونية:** يرى ماكس فيبر أن جوهر وروح السلطة العقلانية يستمد من القانون والدستور الذي يشرعن وجود هذه السلطة، من خلال خضوع الجميع للقانون والدستور كحكام ومحكومين، وتقوم هنا السلطة على العلم والتخصص، وبالتالي فإن سلطة الحاكم تكون محددة بقواعد وقوانين ودستور تحدد ماله وما

عليـه، ويرى فيبر بـأن المجتمع الغربي يتصـــف بهـذا النوع من السلطات، ويرى أن تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي نقل أوروبا من مرحلة النظام الإقطاعي إلى مرحلة الدولة، وأن انتقال المجتمع من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العقلاني هو شـــيء حتمي ولكن يحتاج إلى فترة زمنية تاريخية لحركة المجتمعات التي تكون قد مرّت بأنواع السلطة التقليدية والكاريزمية.

إذاً قدّم ماكس فيبر نظرية واقعية عن الســلطة بغض النظر عن نوعها، وما تشــكله من اضـطراب وتنازع، إلا أنها جميعاً كانت تتسـم بحالة من – الضـبط الاجتماعي- للمجتمعات بغض النظر عن آلية الضبط والذي هو ضرورة لأي بناء اجتماعي.

شـــكلت هذه الإنتاجات المعرفية التراكمية لهؤلاء العلماء والفلاســـفة والمفكرين المتعلقة بالشـقّ السـياسـي والتي -تحمل طابعاً معرفياً وزمنياً طويلاً- تجلّيات أدّت إلى ولادة علم الاجتماع الســـياســـي كميدان من ميادين علم الاجتماع له مفاهيمه ويهتم بدراســة الظواهر الســياســية في إطار البناءات الاجتماعية المتواجدة فيها. بالإضافة إلى عوامل أخرى أسهمت بشكل كبير في إحداث تغييرات على المستوى السياسي والاجتماعي في المجتمعات الأوروبية أبرزها الثورة الدينية على السلطة المطلقة لحكم الكنيسة، وانهيار النظام الاقطاعي ويروز أنواع جديدة من مستويات العلاقات الاجتماعية، والثورة الصـــناعية التي مهدت لواقع اجتماعي اقتصـــادي جديد، والثورة الفرنســـية التي أعطت للفكر الاجتماعي وحريته مكانة مهمة، كل ذلك أسهم في بروز علم الاجتماع كميدان مستقل من ميادين علم الاجتماع.

إذاً: ما هو تعريف علم الاجتماع الســياســـي وماهي علاقته بعلم الاجتماع وعلم السياسة؟

ثانياً: تعريف علم الاجتماع السياسي وعلاقته بعلم الاجتماع وعلم السياسة:

برز علم الاجتماع السياسي كعلم مستقلّ في النصف الثاني من القرن العشرين في فرنسا، بعد جدل طويل حول نسبه إلى علم الاجتماع أم إلى علم السياسة، ووفقاً لتطور نظرية المعرفة والبعد الزمني والمعرفي الذي احتاجته العلوم للوصول إلى ماهي عليه نتيجة تعدد الموضوعات والعلوم وتعقدها ونمو الوعي المعرفي والحاجة إلى التخصص وعدم قدرة الباحث على الإحاطة بكافة الظواهر العلمية برز علم الاجتماع السياسي كميدان معرفي مستقل من ميادين علم الاجتماع له مفاهيمه الرئيسية التي تم التطرق إليها سابقاً من قبل العلماء بشكل مباشر أو غير مباشر كما عرضنا سابقاً، ففي بداية الأمر كان علماء الاجتماع يرون بأن مستوى الطموح لديهم سيوصلهم إلى دراسة كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال علم الاجتماع، وعند دراستهم للظاهرة السياسية كظاهرة علمية في المجتمعات وجدوا أنهم بحاجة إلى الاستعانة بعلم السياسة من أجل الدراسة المتكاملة لهذه الظاهرة، وبالمقابل عندما حاول علماء السياسة بالاستئثار بدراسة الظاهرة السياسية من خلال علم السياسة فقط وجدوا أنهم بحاجة إلى علم الاجتماع بشكل أو بآخر لأن السلوك السياسي هو سلوك إنساني لأفراد وجماعات في المجتمعات، وبالتالي لا يمكن أن تخرج الظاهرة السياسية من دائرة السلوك والفعل الاجتماعي.

احتاج الوصول إلى علم الاجتماع السياسي كتخصص علميّ ناضج وقائم بحدّ ذاته فترة من الزمن، ومن خلال نظرية التطور المعرفية التي عرضناها سابقاً، نجد بأن هناك بعداً معرفياً وزمنياً يربط علم الاجتماع السياسي ببقية العلوم سواءً بعلاقة مباشرة أم غير مباشرة، بعلاقة فروع وأصول، ومن خلال هذه النظرية فإن علم الاجتماع السياسي يرتبط بعلاقة مباشرة مع علم الاجتماع وبقية التخصصات (علم الاجتماع العائلي، علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع المعرفي...إلخ). وبعلاقة غير مباشرة ببقية العلوم ومنها علم السياسة.

❖ **تعريف علم الاجتماع السياسي:**

هو العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع، فبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره.

كيف يمكن أن تدرس الظاهرة السياسية في النظريات السوسيولوجية (البنائية-الوظيفية، الصراعية)؟

النظرية البنائية الوظيفية:

تعدّ النظرية البنائية الوظيفية إحدى النظريات السوسيولوجية الأساسية، ويعد مفهوم النسق هو الأساس الفكري للوظيفية، وترجع الجذور التاريخية للوظيفية إلى النظرة العضوية للمجتمع، وعلى غرار البيولوجيا جعلت النظرية البنائية الوظيفية من النسق الأساس الذي تنطلق منه في أي دراسة، بحيث عدّت المجتمع عبارة عن كلّ يتألف من عدد من العناصر المترابطة والمتفاعلة بينها وكل جزء داخل المجتمع يؤدي وظيفة محددة، أي أن النسق الوظيفي يستند إلى فكرة الكلّ الذي يتألف من أجزاء يقوم كل جزء منها بأداء أدواره، فالعمليات الاجتماعية وماي تولد عنها من علاقات اجتماعية إنما هي تجسيد لنماذج سلوكية تؤدي إلى ترابطات بنائية في الوظائف.

وتدخل البنائية الوظيفية في دراسة الظواهر السياسية سوسيولوجياً، فإذا ما أسقطنا هذه النظرية السوسيولوجية في دراسة بنية وهيكل الحزب السياسي كبنية وكوظائف وأدوار، نجد أن البناء الهيكلي لأيّ حزب يتكون من العديد من الأنساق الفرعية له، ابتداءً بالقيادة وانتهاءً بالقواعد الجماهيرية لهذا الحزب، وكل نسق من هذه الأنساق له دور ووظيفة معينة مرتبطة بوظيفة الآخر وتخدم الحزب ((النسق الكلّي)) في أدائه لمهامه ووظائفه وأي خلل يحدث في وظيفة أي نسق من الأنساق التي يتشكل

منها هذا الحزب فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على وظائف الأنساق الهيكلية الأخرى التي يتكون منها الحزب وبالتالي سيؤثر على دور الحزب والنسق الكلّي بشكل عام.

النظرية الصراعية:

تعدّ النظرية الصراعية إحدى النظريات السوسيولوجية الأساسية، ويجسّد مفهوم الصراع الأساس الفكري الذي تنطلق منه النظرية الصراعية، والتي ترى أن أي يكوين اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي تحكمه عملية الصراع داخل متناقضاته، هذا الصراع هو الأساس في عملية التغيير الكلي الذي يحكم مراحل تطور المجتمعات((وحدة الأضداد))، وبالتالي تتشكل بناءً على هذا الصراع تراكمات كمّية تظهر بعد ذلك على شكل ثورة تهدف إلى التغيير، وكذلك فإن الطرفين المتحاربان داخل النسق الواحد سيؤديان إلى تشكيل نسق اجتماعي جديد لمحو النسق الذي قبل ((نفي النفي)) وبالتالي ظهور تشكيلات اجتماعية جديدة ((المشاعية-العبودية- الإقطاعية- البرجوازية- الاشتراكية)).

وفي الواقع فإن النظرية الصراعية من النظريات التي تدرس من خلالها الظاهرة السياسية، التي تأخذ شكل السلوك الفردي الصراعي بسبب تضارب المصالح والمنافع وحتى الأفكار، وهذا الصراع إذا ما أقطناه على دراسة الظاهرة السياسية ((الحزب السياسي)) فنجد بأن هذا الحزب قد توجد آراء ومصالح متضاربة بين أفراد أنساقه نفسهم من القيادات العليا وحتى القواعد الجماهيرية، والبعض يسعى إلى تحسين موقعه القيادي والبعض ينتقد عمل المكاتب والأنساق الأخرى والآخر يسعى لمنفعة مصلحية...إلخ، هذا التناقض والصراع حتى بالأفكار سيتراكم ويشكل نوع من التكتل الإصلاحي الثوروي الذي يسعى للتغيير.

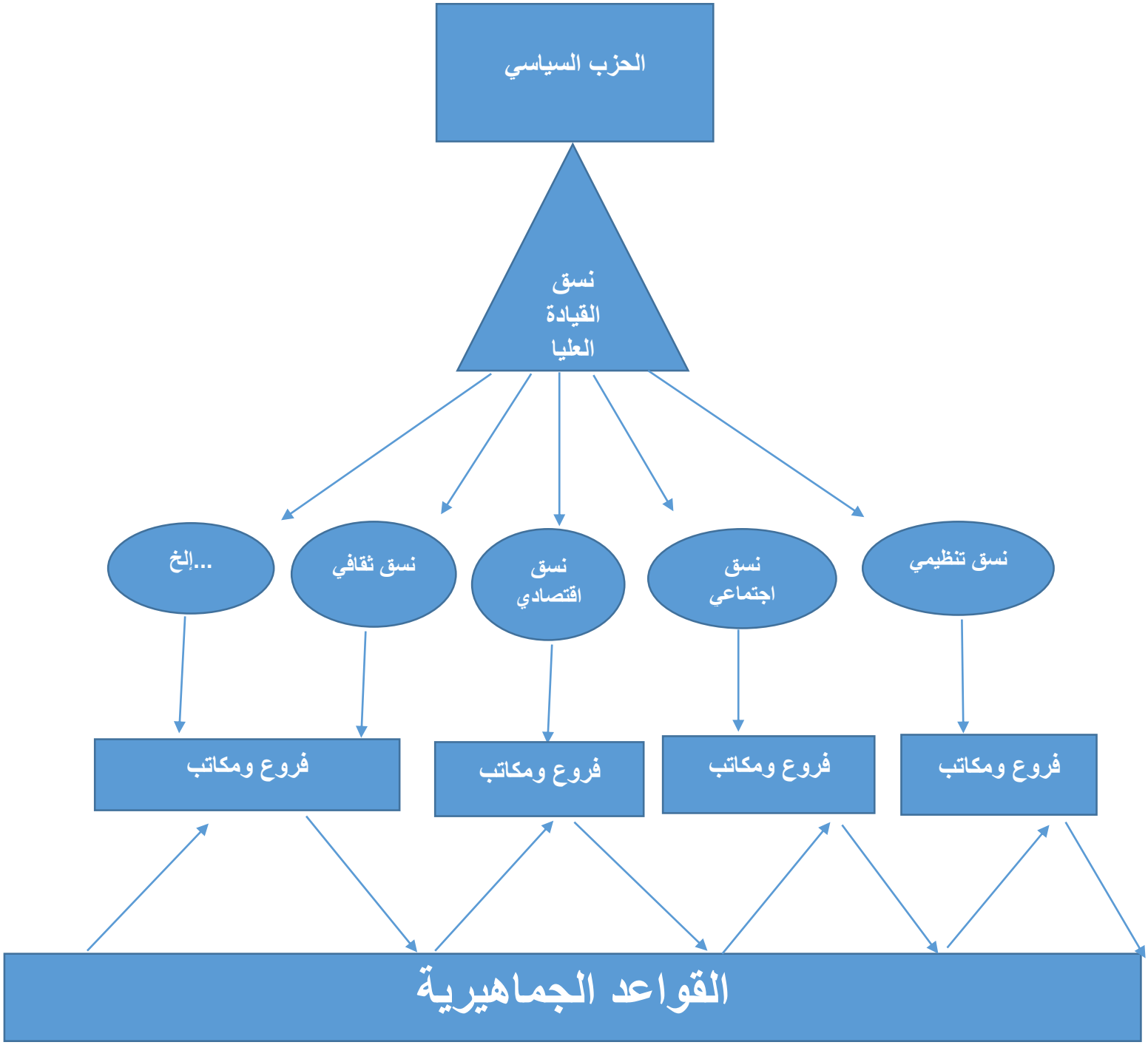
الحزب السياسي
نسق القيادة العليا
نسق تنظيمي
نسق اجتماعي
نسق اقتصادي
نسق ثقافي
...إلخ
فروع ومكاتب
فروع ومكاتب
فروع ومكاتب
فروع ومكاتب
القواعد الجماهيرية

❖ علم الاجتماع السياسي وإشكالية الموضوعية

يقصد بالموضوعية معالجة الظواهر كأشياء لها كأشياء لها وجود خارجي مستقل عن وجود الإنسان، والشيء الموضوعي هو ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد أو المشاهدين مهما اختلفت الزاوية التي يشاهدون منها.

وبالرغم من أ، الموضوعية هي ركن أساسي من أركان النسق العلمي، بل هي هدف رئيسي له، لأنه بالموضوعية وحدها يمكن الاقتراب من الحقيقة وتنزيه النفس الباحثة عن كل أسباب التحيز الشخصية والأيديولوجية وغيرها، لذلك فالموضوعية هي المستحب بعيد المنال وخصوصاً في مجال البحث الاجتماعي بشكل عام وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص.

على مستوى الباحث:

منذ أن أسست العلوم الاجتماعية في منتصف القرن الماضي وهي تضع الموضوعية في بؤرة اهتمامها وتعدها الأداة الأساسية للوصول إلى الحقيقة العلمية، إلا أن هناك اجماعاً على أن الطابع المتميز للموضوعية في البحث الاجتماعي لا يسمح باتفاق مواقف وآراء الباحثين في موضوع اجتماعي سياسي ما، حتى وإن وظفوا نفس المنهج ونفس أدوات البحث لأن الأمر يخص قضايا تتداخل فيها ذات الباحث مع موضوع بحثه.

إنّ كون الباحث جزءً من الظاهرة الاجتماعية الملاحظة سواءً كان يدرس ظاهرة التعددية الحزبية أو الأصولية أو الطبقية أو الاغتراب السياسي...إلخ، أو أي قضية اجتماعية يؤثر ويتأثر بها لارتباطه بالواقع الاجتماعي سواء على مستوى الوضع العائلي أو جنسه أو وضعه الطبقي أو انتمائه القومي أو الحزبي...إلخ، كل ذلك يحدّ من ضمان الموضوعية والنقاء العلمي، لأن الإنسان يميل بطبعه إلى إسقاط وضعه الاجتماعي أو مصلحته أ، أيديولوجياته على الأفكار، فتكون النتائج متحيزة لا تعكس حقيقة الظاهرة المبحوثة بل تعبر عن رؤية الباحث لهذا الواقع.

❖ على مستوى الموضوعات المبحوثة

هناك نوعاً آخراً من التحيز وغياب الموضـــوعية يعود إلى طبيعة العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع السياسي.

هناك شـــكوكاً أثيرت حول مدى حيادية العلوم الاجتماعية، ومدى صـــحة القول بأن المعرفة المتضـمنة في هذه العلوم هي معرفة علمية تتسـم بالدقة والشـمولية والقابلية للتعميم على كلّ المجتمعات، حيث يرى البعض بأن هذه العلوم متحيزة بطبيعتها وأن الأيديولوجيا الكليّة محايثة لمقولات وتعميمات هذه العلوم.

فالباحث الاجتماعي حتى ولو اســتطاع أن يتحرر من الأيديولوجيا الجزئية (الموقف الشـــخصـــي المســبق للباحث) فإنه لا يمكن له أن يتحرر من الأيديولوجيا الكليّة أي التزامه بالقيم الكلية والشـــمولية للمجتمع الذي ينتمي إليه فهذه الأخيرة ليســـت عملاً إرادياً للباحث، بل تعبّر عن بنية عقلية فكرية يكون الباحث منســـاقاً بقوة دفعها وسيطرتها على تفكيره وسلوكه وتأتي تفسيراته للظاهرة موضوع البحث لا شعورياً متأثرة بها.